

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9510

الاثنين، 18 كانون الأول/ديسمبر 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس السيد دي لا غاسكا/السيدة سانثيس إسكييردو/السيد مونفالو سوسا . . (إكوادور)

الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
ألبانيا	السيدة دوتلاري
الإمارات العربية المتحدة	السيد أبو شهاب
البرازيل	يد موريتي
سويسرا	السيدة بيرسفل
الصين	السيد داي بينغ
غابون	السيدة بوانغا أيونه
غانا	السيد كوربيه
فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
مالطة	السيد كاميليري
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريوكي
موزامبيق	السيد أفونسو
الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كلي
اليابان	السيد ياماناكا

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (S/2023/967)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-41032 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا

(S/2023/967)

الرئيس (تكلم بالإسبانية): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي

المؤقت للمجلس، أدعو ممثل ليبيا إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد

عبد الله باتيلي، الممثل الخاص للأمين العام في ليبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/967،

التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

وفي هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطتين من السيد

باتيلي والسيد أوسامو ياماناكا، نائب الممثل الدائم لليابان، بصفته ممثل

رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا.

أعطي الكلمة الآن للسيد باتيلي.

السيد باتيلي (تكلم بالإنكليزية): منذ آخر إحاطة قدمتها إلى

مجلس الأمن (انظر S/PV.9438)، في 16 تشرين الأول/أكتوبر،

نشر مجلس النواب القانونين رقمي 27 و 28 المنظمين لانتخابات

مجلس الأمة والانتخابات الرئاسية في الجريدة الرسمية في 1 تشرين

الثاني/نوفمبر. وللمرة الأولى منذ فشل إجراء الانتخابات في كانون

الأول/ديسمبر 2021، أصبح لدى ليبيا إطار دستوري وقانوني

لانتخابات، تعتبره المفوضية الوطنية العليا للانتخابات قابلا للتنفيذ

من الناحية الفنية. ويجب علينا الآن أن نبني على هذا الإنجاز المهم.

وكما سبق أن أوضحت للمجلس، فإنه للتمكين من إجراء انتخابات

ناجحة والحيلولة دون تكرار ما حدث في كانون الأول/ديسمبر 2021،

لا يمكن التغلب على المسائل المتبقية المختلف بشأنها سياسيا إلا من خلال تسوية سياسية بين الأطراف المؤسسية الليبية الرئيسية التي تتبنى حسن النية. ولهذه الغاية، وجهت في تشرين الثاني/نوفمبر دعوات رسمية إلى رؤساء خمس مؤسسات رئيسية وهي - المجلس الرئاسي، ومجلس النواب، والمجلس الأعلى للدولة، وحكومة الوحدة الوطنية، والجيش الوطني الليبي - لحضور اجتماع في الفترة المقبلة. ولدى هذه الأطراف التي تم اختيارها القدرة إما على التوصل إلى توافق في الآراء والنهوض بالعملية السياسية أو إطالة أمد الجمود ومنع ليبيا من إجراء انتخابات سلمية. ويكمن التنافس فيما بينها وانعدام الثقة فيما بينها في صميم هذه الأزمة التي طال أمدها ويتناقضان مع الوحدة التي يتوق إليها المواطنون الليبيون العاديون. وكخطوة أولى نحو عقد اجتماع الأطراف الخمسة الرئيسية، طلبت إليها ترشيح ثلاثة ممثلين عن كل منها للمشاركة في اجتماع تحضيرية للاتفاق على معايير اجتماع القادة الرئيسيين، بما في ذلك موعد الاجتماع ومكان انعقاده وجدول أعماله. ويسرني أن أبلغكم بأن أيا من الأطراف المؤسسية لم يرفض دعوتي بشكل صريح. ومع ذلك، فقد وضع البعض شروطا للمشاركة.

وقد أبدى المجلس الرئاسي دعما واضحا ولملموسا. ويظهر الرئيس المنفي، حسن نيته ويستكشف كل السبل لإنجاح هذا الحوار. وسأواصل العمل مع المجلس الرئاسي في هذا المسعى.

واشترط رئيس مجلس النواب، السيد عقيلة صالح، لمشاركته أن يركز جدول الأعمال على تشكيل حكومة جديدة تعنى بالانتخابات، بينما رفض أيضا مشاركة حكومة الوحدة الوطنية والسيد الدبيبة.

وقدم رئيس المجلس الأعلى للدولة السيد تكالة أسماء ممثلي المجلس الثلاثة للمشاركة في الاجتماع التحضيري، رغم رفضه في البداية لنسختي القانونين المنظمين للانتخابات اللذين نشرهما مجلس النواب.

وقدم رئيس وزراء حكومة الوحدة الوطنية، السيد الدبيبة، أيضا أسماء ممثلي حكومة الوحدة الوطنية. وبينما أعرب عن استعداده لمناقشة المسائل العالقة بشأن قوانين الانتخابات، إلا إنه يرفض رفضا

بالإضافة للقاءات الثنائية المكثفة مع ممثلين عن الشركاء الدوليين في طرابلس، سافرت إلى الجزائر والمغرب في أواخر شهر تشرين الثاني/نوفمبر وإلى تونس في مطلع كانون الأول/ديسمبر سعياً للحصول على دعم هذه الدول للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، وذلك بناء على زيارتي في وقت سابق من هذا العام لقطر وتركيا والإمارات العربية المتحدة. وهناك مواعيد أخرى مدرجة في جدول أعمالي. لا يمكنني أن أقلل من أهمية وحدة الصف على الصعيدين الإقليمي والدولي لتعظيم فرص النجاح لهذه العملية. كما أعرب عن امتناني للدعم الذي تلقّيته وأود أن أشكر المجلس على تجديد ولاية البعثة بالإجماع من خلال القرار 2702 (2023) وعلى تأكيد الدعم مجدداً لمساعي الحميدة ودور الوساطة الذي أضطلع به.

شكل غياب المؤسسات الموحدة والشرعية التابعة للدولة والتي تعمل لما فيه منفعة الشعب عاملاً أسهم في حجم الدمار والخسائر الفادحة في الأرواح التي تسببت فيها العاصفة دانيال التي اجتاحت مدينة درنة والمناطق المحيطة بها في شهر أيلول/سبتمبر. وبعد مضي ما يربو على ثلاثة أشهر من السيول المدمرة، وصلت وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها من منظمات المساعدات الإنسانية لما يزيد على 203 000 شخص وقدمت لهم المساعدات الإنسانية وتواصل العمل مع السلطات الليبية لضمان الوصول الكامل للمساعدات لكل من يحتاجونها دون عراقيل. ومع انتقال أعمال الاستجابة لمواجهة السيول نحو التعافي المبكر وإعادة الإعمار، تتواصل الأمم المتحدة مع السلطات الليبية والأهالي المتضررين وشركاء التنمية بشأن الحاجة إلى آلية وطنية تنسيقية لجهود إعادة الإعمار. وأحث القيادات السياسية في المنطقتين الشرقية والغربية على استلهاً من حس الوحدة والتآزر الذي أظهره الليبيون منذ بدء أزمة درنة وإنشاء آلية وطنية تنسيقية لإعادة الإعمار بما يخدم مصلحة الأهالي الذين تضررت حياتهم وسبل عيشهم بشكل كبير جراء هذه الفاجعة.

بينما يستمر سريان وقف إطلاق النار، لا تزال تقع اشتباكات مسلحة متفرقة وغيرها من الحوادث الأمنية في جميع المناطق. ففي 29 تشرين الأول/أكتوبر، اندلعت اشتباكات عنيفة بين مجموعتين من

قاطعا أي مناقشات حول تشكيل حكومة جديدة. وأعرب قائد الجيش الوطني الليبي خليفة حفتر عن استعداده للحوار، إلا إنه جعل مشاركة حكومة الوحدة الوطنية رهناً بإشراك الحكومة التي عينها مجلس النواب، وكخيار بديل، فإنه سيقبل المشاركة إذا استُبعدت كلتا الحكومتين.

كما علمتُ باجتماع القاهرة الذي عقد في 16 كانون الأول/ديسمبر بين رئيس المجلس الرئاسي ورئيس مجلس النواب وقائد الجيش الوطني الليبي، وأحطت علماً بإعراب المشاركين فيه لاحقاً عن تقديرهم لدور الوساطة الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا.

وكما يرى الأعضاء، يستمر بعض القادة الليبيين في المماطلة ولا يُبدون، حالياً، التزاماً حاسماً بإنهاء حالة الجمود التي طالَّت والتي تسببت في معاناة هائلة للشعب الليبي. إن قوانين الانتخابات وحدها لا يمكن أن تجعل الانتخابات ممكنة ما لم تلتزم الأطراف المعنية بإخلاص بتنفيذها. ولا يمكن النجاح في تشكيل حكومة موحدة تقود البلد نحو الانتخابات، وهو أمر تقتضيه القوانين الانتخابية ويرحب به جميع المواطنين، ما لم تعمل الأطراف الرئيسية بروح التوافق السياسي مع تجديد التزامها بوحدة وطنها ليبيا. ويجب علينا تقادي تكرار ما حدث في آب/أغسطس 2022، عندما أدى تشكيل حكومة إلى نزاع عنيف تسبب في مقتل العديد من الليبيين.

وبالتوازي مع جهودي التي بينتها آنفاً، وبغية ضمان عملية أكثر شمولاً، أوصل استشارة شرائح المجتمع الليبي الأخرى، بما فيها الأحزاب السياسية والأعيان والجهات الأمنية والمجتمع المدني والمجموعات الثقافية والنساء والشباب ومجتمع رجال الأعمال. وقد دعوت أصحاب الشأن هؤلاء إلى تقديم مقترحاتهم حول كيفية حل المسائل الخلافية المتبقية من خلال عملية سياسية سلمية تتسم بالشمول الحقيقي يقودها ويتولى زمامها الليبيون. وخلال لقاءاتي، أبلغت وبشكل متكرر برسالتين على الأقل، الرسالة الأولى المطالبة بشكل أقوى بإجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن؛ والرسالة الثانية، تعبير عن الشعور بالعياء والاستياء الشديدين من بعض الأطراف الفاعلة السياسية ولجوءها لتكتيكات إضاعة الوقت.

ولا تزال الحالة الإنسانية للمهاجرين واللاجئين مصدر قلق بالغ، شأنها شأن قدرتنا على كفالة حمايتهم وصون حقوقهم الإنسانية. فمرة أخرى، غرق عشرات المهاجرين وطالبي اللجوء يوم السبت الماضي عندما انقلب قاربهم عقب مغادرته سواحل شمال غرب ليبيا في وسط البحر الأبيض المتوسط. وأعرب عن خالص تعازي لأسرهم وأتمنى الشفاء العاجل للناجين. كما تستمر عمليات الطرد الجماعي للمهاجرين واللاجئين إلى ليبيا ومن ليبيا إلى البلدان المجاورة، مع تزايد تفاقم الظروف السيئة في مراكز الاحتجاز. وعمليات الطرد القسري محظورة تماما بموجب القانون الدولي الإنساني ويجب وضع حد لها.

إن المواطنين الليبيين، على الرغم من الثروة الهائلة لبلدهم، يعانون بشكل متزايد من صعوبات اقتصادية واجتماعية. ويتردد عالياً صدى مطالبهم بإنهاء الفساد وسوء الإدارة في جميع أنحاء البلد. وتظهر تقارير مصرف ليبيا المركزي وغيره من هيئات الرقابة، بوضوح، تزايد الإنفاق العام من خلال إجراءات تثير تساؤلات، في حين أن اللجنة المالية العليا التي أنشأها المجلس الرئاسي لم تباشر عملها بشكل كامل بعد.

وفي الختام، اسمحوا لي أن أقول إنه باستثناء عدد قليل من شاغلي المناصب السياسية الذين انتهت مدة ولايتهم والذين يُبقون البلد رهينة لمطوحاتهم الخاصة، يعرب الليبيون من جميع مناحي الحياة عن تطلّعهم القوي إلى حكومة موحدة تقود البلد إلى الانتخابات وإلى مؤسسات شرعية وموحدة والسلام والاستقرار ووحدة البلد. ويعرب قادة المجتمع وأصحاب المصلحة والأحزاب السياسية ومجموعات النساء والشباب ومنظمات المجتمع المدني وأوساط الأعمال واللجنة العسكرية المشتركة 5 + 5 وغيرها من الجهات الفاعلة العسكرية والأمنية البارزة عن استعدادهم الكامل لكفالة انتخابات سلمية وشاملة وناجحة. كما أن المفوضية الوطنية العليا للانتخابات مستعدة تقنيا للبدء في التحضير للعملية الانتخابية.

إن المناخ الوطني جاهز للتوصل إلى اتفاق سياسي جديد في ليبيا وإدارة جديدة لمستقبل أكثر إشراقاً للبلد. لا يجب السماح لمجموعة

الفصائل المسلحة المحلية في مدينة غريان التي تبعد 100 كيلومتر عن طرابلس. وسرعان ما انتهى الاقتتال، غير أنه أُفيد بأنه تسبب في إصابات وخسائر في الأرواح وأضرار في الممتلكات العامة والخاصة.

وخلال الأشهر القليلة الماضية، أدى التوسع العسكري في المنطقة الغربية، مع التركيز بشكل خاص على المنافذ الحدودية في رأس جدير وغدامس، إلى زيادة التوتر في المدن المجاورة مثل زوارة، المجاورة لرأس جدير - وغدامس. ويبرز النمط المتكرر لهذه الحوادث سواء في المنطقة الشرقية أو الغربية ضرورة تحقيق الاستقرار الدائم وتوحيد المؤسسات العسكرية والأمنية. وتظل المناطق الجنوبية مرتعا لمختلف الجماعات المسلحة والمرتبقة وأولئك المنخرطين في أعمال غير مشروعة.

خلال الفترة من 7 إلى 9 تشرين الثاني/نوفمبر، ويتعاون الرؤساء المشاركون للفريق العامل الأمني المنبثق عن عملية برلين، نظمت البعثة معتكفا للجنة العسكرية المشتركة 5+5، وهي شريك أساسي للبعثة وتتمسك بوحدة ليبيا. وبحث الحضور مدى التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار لعام 2020 فيما جرت مناقشة بنود أخرى، من بينها انسحاب القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتبقة، والذي يعرقل تنفيذه حالة الجمود السياسي في ليبيا والوضع المتدهور في السودان ومنطقة الساحل.

لا يزال يساورني القلق إزاء استمرار تقييد الحيز المدني والاعتقالات التعسفية. ولا يزال أعضاء أحزاب سياسية وأكاديميون وناشطون يقبعون في الاحتجاز في بنغازي وسرت وطرابلس، من دون إمكانية الوصول إلى العدالة. وعلى مدى الأشهر التسعة الماضية، احتجزت الجهات الأمنية ما لا يقل عن 60 شخصا بشكل تعسفي، بينهم أطفال، بسبب انتماءاتهم السياسية الفعلية أو المتصورة. وقد يكون العدد الحقيقي أعلى من ذلك بكثير. وهذا لا يعد انتهاكا لحقوقهم الأساسية فحسب، بل ويؤدي إلى تآكل سيادة القانون في ليبيا ويتسبب في إضعاف ثقة الجمهور في النظام القضائي والعملية السياسية. وأكد مجدداً أن وجود حيز مدني مزدهر، يشارك فيه الليبيون من خلال الحوار والمعارضة والتفاهم المتبادل، أمر بالغ الأهمية للعملية السياسية.

عن وجهة نظر مختلفة فيما يتعلق بإمكانية متابعة المسألة، مشيراً إلى تنفيذ القرار 2292 (2016).

ولم يتوصل أعضاء اللجنة إلى توافق في الآراء في هذا الصدد. وفيما يتعلق بعملية تفتيش أخرى لسفينة أجرتها عملية إيريني في 15 أيلول/سبتمبر 2023، أخطرت اللجنة دولة العلم بإجراء عملية التفتيش. أما بالنسبة لتجميد الأصول، فلم تتخذ اللجنة أي قرار سلمي بشأن أربعة إخطارات تحتكم إلى الفقرة 19 (أ) من القرار 1970 (2011)، اثنان منهما قدمتهما مملكة البحرين واثنان آخران قدمتهما لكسمبرغ والمملكة المتحدة. وتشعر اللجنة بالقلق حالياً إزاء الإخطارين اللذين قدمتهما البحرين احتكاماً إلى الفقرة 21 من القرار 1970 (2011).

وفي 4 كانون الأول/ديسمبر 2023، أصدرت اللجنة مذكرة المساعدة على التنفيذ 7، «إرشادات للدول الأعضاء بشأن تطبيق الإعفاء لأسباب إنسانية المنشأ بموجب القرار 2664 (2022) من تجميد الأصول بموجب القرار 1970 (2011)». وردت اللجنة على رسالتين من ليبيا بشأن جوانب معينة من تجميد الأصول. وفي متابعة لإحدى هاتين الرسالتين، أرسلت مذكرة شفوية أيضاً إلى جميع الدول الأعضاء بشأن الإعفاءات والاستثناءات من تجميد الأصول، بما في ذلك ما يتعلق بالمؤسسة الليبية للاستثمار. وتلقت اللجنة أيضاً رسالة من ليبيا تتعلق بالتقرير النهائي لفريق الخبراء (انظر S/2023/673).

أما فيما يتعلق بحظر السفر، فقد مددت اللجنة للمرة السادسة طلب الإعفاء من الحظر لمدة ستة أشهر الممنوح لأغراض إنسانية لفردين مدرجين في قائمة اللجنة: السيدة صفية فركاش البرعصي والسيد محمد القذافي. وفي 16 تشرين الأول/أكتوبر 2023، وافقت اللجنة على طلب إحدى المدرجات في القائمة، السيدة عائشة القذافي، الذي تلقته عن طريق مركز التنسيق المعني برفع الأسماء من القائمة المنشأ عملاً بالقرار 1730 (2006)، وقررت أن السيدة القذافي لم تعد خاضعة لتدابير حظر السفر المفروضة عملاً بالفقرة 15 من القرار 1970 (2011). ولا تزال السيدة القذافي خاضعة للتدابير المتعلقة بتجميد الأصول، وقد عدلت قائمة الجزاءات المفروضة على الأفراد وفقاً لذلك. وفي 29 تشرين الثاني/نوفمبر، عدلت اللجنة خمسة أسماء

واحدة من المسؤولين غير الراغبين والمتشبهين بمقاعدهم بخذلان الشعب الليبي وتعرّض المنطقة لخطر المزيد من الفوضى.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أعطي الكلمة الآن للسفير يامانكا.

السيد يامانكا (تكلم بالإنجليزية): أدلي بهذا البيان بالنيابة عن رئيسة لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا، السفيرة شينو.

وفقاً للفقرة 24 (هـ) من قرار مجلس الأمن 1970 (2011) المؤرخ 26 شباط/فبراير 2011، يشرفني أن أقدم تقريراً إلى مجلس الأمن عن أعمال لجنة القرار 1970. يغطي التقرير الفترة الممتدة من 16 تشرين الأول/أكتوبر إلى 18 كانون الأول/ديسمبر 2023، وهي الفترة التي اضطلعت خلالها اللجنة بعملها باستخدام إجراء الموافقة الصامتة بهدف تيسير تنفيذ تدابير الجزاءات.

في 19 تشرين الأول/أكتوبر، اتخذ مجلس الأمن القرار 2701 (2023) الذي مدد بموجبه التدابير المحددة زمنياً الرامية إلى منع صادرات النفط غير المشروعة من ليبيا، بما في ذلك النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة، حتى 1 شباط/فبراير 2025. وتظل تدابير حظر توريد الأسلحة وحظر السفر وتجميد الأصول سارية وغير محددة زمنياً.

كما مدد المجلس ولاية فريق الخبراء المعني بليبيا حتى 15 شباط/فبراير 2025. ويُطلب إلى الفريق، في جملة أمور، أن يقدم توصيات في تقريره النهائي بشأن الإجراءات التي يمكن أن تتيح إعادة استثمار الأصول المجمدة للمؤسسة الليبية للاستثمار بغرض الحفاظ على قيمتها وبما يحقق صالح الشعب الليبي في مرحلة لاحقة. وفي 20 تشرين الثاني/نوفمبر، عين الأمين العام ستة أفراد للعمل في الفريق.

وفيما يتعلق بحظر الأسلحة، تلقت اللجنة تقريراً خطياً نهائياً من عملية إيريني التابعة للقوة البحرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط بشأن تفتيش سفينة جرى في 18 تموز/يوليه 2022 والتخلص من الشحنات التي ضبطت. وقد أعرب أحد أعضاء اللجنة

المستمرة دون مساءلة، لا سيما فيما يتعلق بالمهاجرين واللاجئين. ويجب حماية الحيز المدني للسماح لليبيين بمساءلة قادتهم وتمكين الجميع من الاضطلاع بدور في بناء مجتمع مفتوح وديمقراطي يتيح حرية تكوين الجمعيات والعمل والتجمع. ونأسف للوفاة المأساوية لما لا يقل عن 61 مهاجرا إثر غرق قارب قبالة السواحل الليبية في نهاية هذا الأسبوع.

وبينما تشرع ليبيا في عملية إعادة الإعمار استجابة للفيضانات المدمرة التي وقعت في أيلول/سبتمبر، يظل من الضروري تمويل تلك العملية من خلال نهج ليبي موحد مع كفالة الشفافية الكاملة ووجود رقابة فعالة ومساءلة. ويجب استخدام الأموال العامة الليبية لصالح جميع الليبيين وأن يكون للشعب الليبي صوت في كيفية إنفاق المال العام.

وسيكون لوضع ليبيا على الطريق المؤدي إلى إقامة دولة ديمقراطية وموحدة ومستقرة فوائد هائلة. فمن شأنه أن يسمح بإعادة الإدماج الكامل للشعب الليبي واقتصاده في المجتمع الدولي. ونحث الجهات المعنية الرئيسية المدعوة إلى الاجتماع التحضيري على التعاون بشكل كامل من أجل الوفاء بمسؤولياتها تجاه الشعب الليبي. وستواصل المملكة المتحدة دعم الممثل الخاص للأمين العام وعمله في ظل الانقسامات في ليبيا بما يعود بالنفع على الشعب الليبي.

السيد كاميليري (مالطة) (تكلم بالإنكليزية): أود أنا أيضا أن أشكر الممثل الخاص باتيلي على إحاطته. وأرحب بالإحاطة المقدمة باسم رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا وبمشاركة الممثل الدائم لليبيا.

مر عامان منذ تأجيل الانتخابات الرئاسية الليبية المقررة إلى أجل غير مسمى. ولا يزال البلد يعاني من حالة من الشلل السياسي، لا تزال تؤثر سلبا على الحياة اليومية للمدنيين العاديين. وتظل مالطة تؤيد كل الأنشطة الرامية إلى الخروج من ذلك المأزق. ونؤكد من جديد دعمنا الثابت للممثل الخاص للأمين العام وما يبذله من جهود لتيسير إجراء حوار شامل للجميع من أجل تحقيق ذلك الهدف المشترك.

ويمكننا أن نلاحظ باستحسان أنه في أعقاب عمل لجنة 6+6، نُشرت القوانين الانتخابية في 1 تشرين الثاني/نوفمبر. ومع ذلك، لا تزال

مدرجة في قائمة الجزاءات الخاصة بها، عملا بالتوصيات الواردة في التقرير النهائي لفريق الخبراء. وتلقت اللجنة رسالة ثانية من مركز التنسيق المعني برفع الأسماء من القائمة فيما يتعلق بطلب رفع أحد الأسماء من القائمة والذي لا يزال قيد النظر.

في الختام، أود أن أؤكد من جديد التزام اللجنة بالإسهام في تعزيز السلام والاستقرار في ليبيا.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر السفير يامانكا على المعلومات التي قدمها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام باتيلي وممثل اليابان بصفته رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا، على إحاطتهما اليوم.

نرحب بما يبذله الممثل الخاص للأمين العام من جهود لدعوة ممثلي الجهات المعنية الرئيسية الخمسة إلى عقد اجتماع تحضيري باعتباره الخطوة المقبلة نحو حل المسائل غير المحسومة المتعلقة بالانتخابات. ومع ذلك، نلاحظ أنه إلى الآن لم يرشح سوى ثلاثة فقط من الأطراف الخمسة المدعوة - المجلس الأعلى للدولة وحكومة الوحدة الوطنية والمجلس الرئاسي - ممثلين لها، بينما وضع الطرفان الآخران شروطا مسبقة لمشاركتهم. وكان الممثل الخاص للأمين العام واضحا في أن الاجتماع التحضيري سيتيح المجال لكل الأطراف للإعراب عن شواغلها. ولذلك، نكرر الإعراب عن توقعنا بأن يستجيب قادة ليبيا لدعوة الممثل الخاص للأمين العام على نحو بناء. وندعو جميع الأطراف إلى المشاركة بحسن نية ودون شروط مسبقة. وما لم تفعل ذلك، فإنها ستحول دون إحراز تقدم نحو إجراء الانتخابات التي سجل 2,8 مليون ليبي للتصويت فيها.

لا نزال نشعر بالقلق إزاء تقلص الحيز المتاح للمجتمع المدني في جميع أنحاء ليبيا، إلى جانب الاتجاه المقلق لانتهاكات حقوق الإنسان

على ليبيا. ويتطلب استمرار العمل الذي تضطلع به اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 والتدابير الأخرى التي تهدف إلى تحقيق استقرار الحالة الأمنية دعمنا الكامل. ونشيد بالدعم المستمر الذي تقدمه بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا إلى اللجنة، بما في ذلك من خلال تنظيم حلقة عمل الشهر الماضي في تونس بحضور الرؤساء المشاركين للفريق العامل الأمني.

ويؤسفنا أن نلاحظ تقلص الحيز المتاح للمجتمع المدني في ليبيا. وعلينا أن نكفل لجميع الليبيين إمكانية التمتع بممارسة حقوقهم الإنسانية الأساسية. وذلك أمر ضروري أيضا لكفالة تهيئة بيئة مؤاتية لتحقيق المصالحة وإجراء الانتخابات. ونرحب بالجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتحقيق ذلك وندعمها بقوة. أختتم كلمتي بتأكيد دعم مالطة مجددا لبناء ليبيا موحدة ولجميع الجهود الرامية إلى الدفع بليبيا نحو الاستقرار والازدهار على المدى الطويل بما يخدم جميع مواطنيها.

السيدة بيرسفيل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشكر الممثل الخاص عبد الله باتيلي ونائب الممثل الدائم يامانكا على إحاطتهما.

قبل أن أتوسع في ثلاث نقاط، اسمحوا لي أن أشير إلى حادث غرق القارب المأساوي قبالة سواحل ليبيا يوم السبت الماضي، والذي أسفر عن غرق 61 مهاجرا. فآلاف الأشخاص يموتون ويختنقون في البحر الأبيض المتوسط كل عام. ونشعر بالحزن لنبا غرق القارب ونعرب عن خالص تعازينا للضحايا وأسرهم.

إزاء تلك الخلفية، تظل حماية حقوق الإنسان وتعزيزها تشكل أولوية. وفي الأسبوع الماضي، احتفلنا بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. ونكرر هنا تحذيرات مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان فولكر تورك، التي كانت بمثابة جرس إنذار ينبغي أن يجعلنا ندرك «أن عدم احترام حقوق الإنسان يؤدي إلى عدم الاستقرار والمعاناة والمزيد من أوجه عدم المساواة والأزمات الاقتصادية».

وعلى الرغم من مرور 75 عاما على إصدار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، لا يزال أماننا شوط طويل. وينطبق جرس الإنذار

هناك بعض المسائل الخلافية وما لم تُحل تلك المسائل سنظل نفتقر لتوافق الآراء السياسي والثقة اللازم تحقيقهما بين أصحاب المصلحة لبدء العملية الانتخابية. ونواصل دعوة جميع الأطراف والجهات المعنية الليبية إلى الاسترشاد بحسن النية وبالمصلحة الوطنية والعمل من أجل كفالة عملية انتخابية سلمية. ونود أن نبرز أن استمرار الوضع الراهن سيزيد من ترسيخ التباين في المواقف.

وفي هذا السياق، تبرز مالطة العمل المتواصل الذي يضطلع به الممثل الخاص للأمن العام لتيسير إجراء مناقشات شاملة للجميع والتغلب على العقبات المتبقية. ونشيد بأصحاب المصلحة الذين شاركوا بشكل إيجابي في تلك الجهود. وندعو جميع أصحاب المصلحة المتبقين الذين لم يستجيبوا لدعوة الممثل الخاص للأمن العام إلى ترشيح ممثلين لهم لبدء الجهود الرامية إلى جمعهم حول طاولة الحوار. فذلك هو السبيل الوحيد للدفع قدما بعملية سياسية يقودها الليبيون ويمتلكون زمامها، تحت رعاية الأمم المتحدة، في ظل توافق الآراء السياسي والإطار القانوني اللازمين لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة وشاملة للجميع في أجواء آمنة. ونؤكد أن أي عملية من هذا القبيل يجب أن تكفل المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة والأمنة للمرأة بصفتها ناخبة ومرشحة ومراقبة. كما يجب أن يتضمن التماس آراء طائفة متنوعة من أصحاب المصلحة الليبيين المشاركة النشطة والهادفة والشاملة للشباب والمجتمع المدني.

تواصل البيئة السياسية الهشة إثارة نوبات من انعدام الأمن، كما يتضح من تكرار الاشتباكات المسلحة طوال عام 2023، كما أنها توفر أرضا خصبة لاندلاع المزيد من الأعمال العدائية. ويقوض الافتقار إلى بيئة آمنة قدرة البلد على تحقيق إمكاناته الاقتصادية، مما يضر بالرفاه الاقتصادي والاجتماعي للسكان. ويزداد انعدام الأمن هذا سوءا جراء استمرار وجود المقاتلين الأجانب والقوات الأجنبية والمترتبة، الذين ينبغي إعطاء الأولوية لانسحابهم الكامل، ونتيجة لانتشار الأسلحة تحت سيطرة جهات فاعلة من الدول ومن غير الدول.

ونعرب عن قلقنا أيضا إزاء الآثار المحتملة المزعزعة للاستقرار المترتبة عن الأحداث في المنطقة، بما في ذلك في منطقة الساحل،

وبالعودة إلى ما قاله مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، يجب ألا تظل حقوق الإنسان على هامش بياناتنا بل يجب أن تكون في صميم إدارتنا، على النحو المتوخى في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قبل 75 عاما. وكان ذلك أيضا التزام سويسرا ونتوقع نفس الالتزام من المجتمع الدولي، بما في ذلك ليبيا، فيما يتعلق بليبيا.

السيد أفونسو (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن.

تشكر المجموعة السيد عبد الله باتيلي، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في ليبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، على إحاطته الثاقبة ومعلوماته بأخر المستجدات عن الحالة في ليبيا. ونشيد بالسفير كيمييرو إيشيكاني، ممثل اليابان، على عمله المتفاني بصفته رئيسا للجنة المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا. إننا ممتنون لتقرير اللجنة الذي قدمه نائب الممثل الدائم لليابان. ونرحب بمشاركة الممثل الدائم لليبيا في هذه الجلسة.

تفصلنا ستة أيام عن ذكرى مرور عامين على تأجيل الانتخابات في ليبيا في عام 2021. ونلاحظ مع بالغ القلق استمرار الجمود السياسي في البلد، حيث لا يوجد سبيل واضح لإجراء الانتخابات. وتثير هذه الحالة مخاوف من زيادة تحفيز عدم الاستقرار المتعدد الأبعاد في البلد الشقيق. وفي ذلك السياق، تود المجموعة أن تعرب عن تقديرها العميق للجهود المتواصلة التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام بمشاركة جميع المؤسسات والجهات الفاعلة الليبية ذات الصلة لمعالجة المسائل العالقة بشأن الإطار الانتخابي. ونشيد بالممثل الخاص للأمين العام على مبادرته بتنظيم اجتماع لأصحاب المصلحة المؤسسيين بهدف التوصل إلى تسوية بشأن المسائل المتنازع عليها سياسيا والمتعلقة بتنفيذ العملية الانتخابية في ليبيا.

إننا ندعو جميع المشاركين المحتملين في المبادرة، بصفقتنا الدول الأفريقية الثلاث الأعضاء في مجلس الأمن، إلى التعاون تعاونا كاملا وبناء وبحسن نية. فبذلك يمكنهم العمل من أجل تلبية تطلعات

ذلك أيضا على ليبيا. ويمكن لليبيا، من خلال مضاعفة جهودها لكفالة احترام حقوق الإنسان، أن تحفز تحولها الديمقراطي وأن ترسي الأسس لبيئة آمنة مواتية لإجراء الانتخابات. ومع ذلك، فإننا نشهد قمعا للمدافعين عن حقوق الإنسان وتضييقا للحيز المدني، على سبيل المثال، من خلال الاعتقالات التعسفية. وعلاوة على ذلك، يجري إسكات الصحفيين والأكاديميين وأعضاء المجتمع المدني، مما يهدد التمتع بالحق في حرية التعبير. وتحقيقا لتلك الغاية، شاركت سويسرا بوصفها رئيسا مشاركا للفريق العامل المعني بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، في تنظيم اجتماع للأفرقة الأربعة المنشأة نتيجة لعملية برلين. وقد مكن الاجتماع من تحديد أوجه التآزر لتعزيز حقوق الإنسان في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية. وسنحافظ على التزامنا في ذلك الصدد.

وتتعلق رسالتي الثانية بالانتخابات. فقد حان الوقت، بعد تأخير دام عامين، لإجرائها وبطريقة شاملة. و«شاملة» تعني مشاركة المرأة. فمن الضروري أن تتمكن النساء من التصويت وتقديم ترشيحاتهن، من دون تهديدات أو أعمال انتقامية. و«شاملة» تعني كذلك بمشاركة الشباب. فمشاركتهم في العملية الانتخابية أمر حيوي لمستقبل البلد. ومن أجل تلبية تطلعات الشعب الليبي إلى إجراء الانتخابات، لا بد من التوصل إلى حل توفيقي وتعاون. ولذلك السبب تؤيد سويسرا جهود الممثل الخاص للجمع بين الأطراف الفاعلة الرئيسية. وندعو الآخرين إلى قبول دعوة الممثل الخاص إلى اجتماع تحضير.

وتتعلق نقطتي الأخيرة بالجزءات. فأود أن أشدد على ضرورة التنفيذ الكامل للقرار 2664 (2022)، الذي اعتمدت لجنة الجزاءات بشأنه مذكرة مساعدة على التنفيذ. ويأذن الاستثناء الذي أنشأه القرار بالأنشطة اللازمة لإيصال المعونة الإنسانية ودعم الأنشطة الأخرى الرامية إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان من قبل المنظمات الإنسانية. ويوفر الإعفاء ما يلزم من الوضوح والقدرة على التنبؤ لمختلف الجهات الفاعلة المعنية. وستواصل سويسرا التزامها بالتنفيذ المتسق للقرار 2664 (2022).

وملكيتها لعملية السلام والمصالحة. وبالتالي، فإن رحيلهم ضروري لتهيئة بيئة مناسبة ومواتية للنهوض بالعملية السياسية الجارية. ونشدد أيضا على أن هذا الانسحاب ينبغي أن يتم بالتنسيق الوثيق مع الدول المجاورة وأن يصاحبه برنامج لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، لتجنب تصدير النزاع إلى المنطقة.

أخيرا، نؤكد من جديد أن الحفاظ على أصول ليبيا المجددة وإعادتها في المستقبل مسألة ذات أهمية كبيرة. فهذه الأصول، المحفوظ بها حاليا على سبيل الاستئمان، مخصصة لصالح الشعب الليبي. ومن الأهمية بمكان الحفاظ على سلامتها وقيمتها لضمان ألا تخدم سوى مصالح الشعب الليبي.

ولا يزال التزامنا باستقلال ليبيا وسلامة أراضيها وسيادتها ثابتا. ونقف متضامنين مع الشعب الليبي الصامد خلال هذه الأوقات الصعبة.

السيدة دوتلاري (ألبانيا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص باتيلي على إحاطته وأن أؤكد مجددا دعم ألبانيا لعمله وجهوده. كما أود أن أشكر ممثل رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011)، بشأن ليبيا، على تقريره.

في كانون الأول/ديسمبر 2021، كانت ليبيا على وشك إجراء انتخابات ورسم طريقها نحو المستقبل - لكن ذلك لم يحدث. وقد انقضى عامان ولا يزال الجمود في العملية السياسية الليبية يؤخر السبيل الأهم والوحيد نحو بناء مستقبل ديمقراطي للبلد، أي إجراء انتخابات وطنية حرة ونزيهة وشفافة وشاملة للجميع. ولا يزال المستقبل السياسي لليبيا في مأزق طال أمده، ولا يزال القادة السياسيون يتجاهلون الحاجة الملحة للتعاون والعمل بحسن نية من أجل التوصل إلى حل توافقي يتضمن معالجة القضايا من خلال تسوية سياسية.

ويواصل الممثل الخاص باتيلي استكشاف مسارات جديدة نحو دفع العملية السياسية في ليبيا قدما. ونرحب بتلك الجهود ونشيد بها. والدعوة الأخيرة الموجهة إلى الجهات المؤسسية الرئيسية الليبية صاحبة المصلحة للاجتماع بهدف التوصل إلى تسوية بشأن المسائل السياسية

الشعب الليبي للانتخابات، ضمن إطار سياسي بقيادة ليبية ومملكية ليبية. ونكرر دعوتنا لكفالة المشاركة الشاملة في العملية، بما في ذلك النساء والشباب. فنحن نرى في ذلك الضمان الوحيد للسلام والاستقرار الدائمين، اللذين يستحقهما الشعب الليبي. ونحث الليبيين على أن يظلوا ملتزمين بالحوار والمصالحة في جميع مراحل عملية السلام. كما نعرب عن تقديرنا للالتزام الذي قطعه الاتحاد الأفريقي خلال هذه الفترة الحاسمة.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية، تحيط المجموعة علما على نحو إيجابي بكون أن اتفاق وقف إطلاق النار لعام 2020 لا يزال قائما. وندعو الأطراف إلى مواصلة التحلي بضبط النفس بالامتثال امتثالا كاملا لاتفاق وقف إطلاق النار. غير أننا نود أن نعرب عن قلقنا البالغ إزاء تكرار الاشتباكات المسلحة في جميع أنحاء ليبيا. فذلك الواقع يثير قلقا بالغا لدى المجموعة، لأنه يشير إلى هشاشة الطيف السياسي والأمني في ليبيا ويجبرنا على الدعوة إلى حل عاجل للمأزق السياسي. ومن أجل تحقيق ذلك الهدف المنشود، تكرر المجموعة دعوتها للسلطات الليبية إلى مواصلة جهودها والتزامها بتوحيد قوات الأمن الليبية. ونحن ندرك أن توحيد قوات الأمن الليبية مسألة معقدة تتطلب نهجا شاملا.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، تكرر المجموعة قلقها البالغ إزاء استمرار حالة المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء المزرية في ليبيا. لذلك نواصل حث السلطات الليبية على العمل بفعالية بدعم من المجتمع الدولي من أجل تحسين حالة المهاجرين واللاجئين في ليبيا ومحاسبة مرتكبي الانتهاكات.

وتعرب المجموعة عن قلقها البالغ إزاء تكديس وتدفق الأسلحة المتطورة والأسلحة الصغيرة والأسلحة غير المشروعة في ليبيا ومنطقة الساحل من مصادر أجنبية. وقد أوجد الاتجار بنية دعم تحتية مواتية عابرة للحدود للجهات الفاعلة الإرهابية العالمية وميسريها في المنطقة. وعلاوة على ذلك، نود أن نكرر مطالبتنا بالرحيل الفوري للقوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب من الأراضي الليبية. فوجودهم يقوض سيادة ليبيا

لنقد اجتماعات لأصحاب المصلحة الليبيين الرئيسيين لحفز العملية السياسية وتعزيز الدعم لإجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن.

من الواضح بشكل متزايد أن التوصل إلى خريطة طريق لإجراء انتخابات ذات مصداقية والانتقال السلمي يتطلب الجمع بين الجهات الفاعلة الرئيسية في حوار مباشرة على طاولة المفاوضات. وهناك تحد خاص يتمثل في تشكيل حكومة تصريف أعمال ذات ولاية ضيقة للإشراف على الانتخابات. ونؤيد دعوة الممثل الخاص لقطاع عريض من القادة السياسيين الليبيين إلى إرسال ممثلين إلى المحادثات التحضيرية الرامية إلى معالجة المسائل الأساسية التي لا تزال تقف في طريق إجراء الانتخابات. ونضم صوتنا إلى الممثل الخاص في حث جميع أصحاب المصلحة الليبيين الذين لم يقبلوا بعد الدعوة على تسمية ممثلهم في المحادثات التحضيرية دون مزيد من التأخير.

ونشاطر معظم الليبيين رأيهم بأن الوقت قد حان لكي تكسر الجهات السياسية الفاعلة المأزق المستمر في السعي إلى تشكيل حكومة موحدة تخدم الشعب الليبي. ومن الواضح أن القيادة النشطة للشعب الليبي وملكيته لزاماً الأمور مطلوبتان لتحقيق عملية سياسية شاملة للجميع. ولهذا السبب، نؤيد أيضاً إعلان الممثل الخاص أنه سيجري، بالتوازي مع ذلك، مشاورات مركزة مع طائفة أوسع من أصحاب المصلحة الليبيين حتى تأخذ الجهات المؤسسية صاحبة المصلحة مقترحاتهم في الاعتبار في مفاوضاتها.

إن تقويض عمل الممثل الخاص يتعارض مع الرغبة الواضحة للشعب الليبي في اختيار قادته من خلال انتخابات حرة ونزيهة. وسيحمل أولئك الذين يواصلون تأخير العملية نصيباً كبيراً من اللوم إذا مر المزيد من الوقت دون انتخاب حكومة شرعية موحدة. ونؤيد الولايات المتحدة تلك المشاركة الواسعة النطاق وتواصل الوقوف بحزم وراء عمل الممثل الخاص باتيلي. ونكرر دعوة المجلس بالإجماع لجميع الجهات الفاعلة الليبية إلى التعاون بشكل بناء وشفاف مع الممثل الخاص باتيلي.

ويكتسي التعاون بين جميع السلطات الليبية ذات الصلة بشأن إعادة الإعمار والتخطيط المرتبطين بالفيضانات أهمية بالغة. وأياً كانت

المعلقة المتصلة بتنفيذ العملية الانتخابية خطوة في الاتجاه الصحيح. ونحيط علماً أيضاً بالأطراف الثلاثة التي وافقت على الانضمام إلى الحوار الذي اقترحه الممثل الخاص. وندعوها إلى إظهار الالتزام بالتغلب على الوضع الراهن من خلال الحلول التوفيقية، مع الأخذ في الاعتبار مستقبل الشعب الليبي، وإنهاء الجمود السياسي في أقرب وقت ممكن.

ومن المهم أن يجري الحوار السياسي وجهود المصالحة والانتخابات المقبلة في سياق خال من الخوف والاحتجاجات الاعتقالات التعسفية. ونتشاطر القلق إزاء النقص المستمر للحيز المدني وزيادة انتهاكات حقوق الإنسان.

كما ننوه بدور الاتحاد الأفريقي في دعم مشروع المصالحة الذي يقوده الليبيون ونتائج اجتماع سبها، حيث اختيرت سرت مقراً لمؤتمر المصالحة الوطنية المقرر عقده في 28 نيسان/أبريل 2024. ونأمل أن يكمل المؤتمر بالنجاح من حيث تحقيق المصالحة الشاملة والجامعة للشعب الليبي.

كما يؤثر عدم الاستقرار السياسي في ليبيا على الحالة الأمنية في البلد. فعلى الرغم من الهدوء النسبي، لا تزال عملية تحقيق الاستقرار في ليبيا أولوية رئيسية، بما في ذلك بسبب تأثيرها على استقرار شمال أفريقيا ومنطقة الساحل. ونشيد بعمل اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 بشأن التنفيذ الكامل والفعال لاتفاق وقف إطلاق النار وخطط العمل ذات الصلة. إن كل جهد نحو توحيد الجيش الليبي يمثل خطوة نحو المصالحة الوطنية والوحدة. كما نكرر دعوتنا إلى الانسحاب الكامل لجميع المرتزقة والقوات الأجنبية من ليبيا.

في الختام، نؤمن ألبانيا إيماناً راسخاً بأن الحل السياسي بوساطة الأمم المتحدة، على أساس إجراء حوار بين الليبيين يشمل الجميع بهدف إجراء الانتخابات، هو الطريق الصحيح للتوصل إلى حل سياسي في البلد.

السيد كيلى (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية):
أشكر الممثل الخاص باتيلي على إحاطته وعلى جهوده المستمرة

على الرغم من أن الانتخابات الوطنية التي طال انتظارها، والتي من شأنها أن تمهد الطريق للانتقال الديمقراطي في ليبيا، لم تجر بعد، فقد شهد هذا العام بعض الخطوات إلى الأمام في العملية السياسية التي يقودها الليبيون ويمتلكون زمامها والتي تيسرها الأمم المتحدة. وما فتئت اليابان، بوصفها عضواً منتخباً في المجلس، تدعم باستمرار جهود الممثل الخاص باتيلي طوال العام الماضي، مع احترام امتلاك ليبيا زمام أمورها. وبمساعدة مبادرات الممثل الخاص، تمكنت الجهات الفاعلة الليبية من الاتفاق على القوانين الانتخابية، وتحديد القضايا الخلافية سياسياً وتقنياً، وحل بعض تلك القضايا.

وقد أتاح تيسير الممثل الخاص للجنة العسكرية المشتركة 5+5 والجهود الحثيثة التي بذلتها اللجنة تهيئة بيئة آمنة ومواتية لإجراء الانتخابات. ومن التطورات الإيجابية أيضاً إحراز تقدم في توحيد مؤسسات الدولة المنقسمة وإنشاء آلية وطنية للرقابة المالية. وعلاوة على ذلك، أظهر الشعب الليبي بوضوح تضامنه ووحدته بعد الفيضان المدمر الذي ضرب شرق البلد في أيلول/سبتمبر. غير أن ليبيا لا تزال في حاجة إلى مزيد من الخطوات إلى الأمام لاستكمال انتقالها الديمقراطي، ندعو من هم في السلطة حالياً إلى اتخاذ تلك الخطوة الشجاعة. وفي ذلك الصدد، ترحب اليابان بمبادرة الممثل الخاص للجمع بين الأطراف الفاعلة الليبية الرئيسية الخمسة، ونشجعهم على المشاركة الكاملة مع الممثل الخاص لاستكمال التحضيرات اللازمة لإجراء الانتخابات.

وأود أن أُنطِرق إلى الوضع الإنساني وحالة حقوق الإنسان في ليبيا. يساورنا القلق إزاء التقارير التي تفيد بحدوث عمليات اعتقال واحتجاز غير قانونية. وتثير القلق القيود المفروضة على حرية التنقل، ولا سيما تلك المفروضة على المرأة. ولا تزال الظروف اللاإنسانية التي يواجهها المهاجرون واللاجئون مصدر قلق بالغ. ويجب تفكيك شبكات الاتجار بالبشر العابرة للحدود. وتفيد التقارير بأن أجهزة الأمن والجماعات المسلحة تضطلع بهذه الأنشطة على حد سواء. وبالتالي، بات من الأهمية بمكان إقامة حكومة موحدة وشرعية من

الطريقة التي يعتمدها القادة الليبيون، يجب عليهم التعامل مع إعادة الإعمار بطريقة منسقة وغير مسبقة لضمان تقديم الإغاثة الكافية من الفيضانات لجميع المتضررين من الكارثة حتى يتمكنوا من إعادة بناء حياتهم.

كما أخطنا علماً بتوصيات الأمين العام بشأن ضرورة تقديم المساعدة للمهاجرين وطالبي اللجوء، بما في ذلك ما يتعلق بتوفير مرافق احتجاز تراعي الاعتبارات الإنسانية وإمكانية اللجوء إلى الإجراءات القانونية. ونؤيد دعوته القوية للسلطات الليبية في جميع أنحاء البلد لعكس الاتجاه نحو تقليص الحيز المدني والقيود المفروضة على حرية التعبير.

وعلى الرغم من استمرار المأزق السياسي، فقد أحرز بعض التقدم. ونشيد بعمل اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 في تحديد أهداف إخراج القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتبقة من ليبيا والدفع قدماً بالجهود نحو نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في نهاية المطاف. ونرحب أيضاً بالخطوات الرامية إلى زيادة التنسيق والتعاون الرامية إلى توحيد الهياكل العسكرية بين الشرق والغرب للمساعدة في تحقيق الاستقرار في الجنوب وتأمين حدود ليبيا ومنع امتداد الاضطرابات الإقليمية.

وسيكون وجود صوت دولي موحد لدعم جميع هذه الجهود على المسارات السياسية والإنسانية والاقتصادية والعسكرية أمراً حاسماً لإحراز تقدم ملموس وبناء الفرص للشعب الليبي.

السيد ياماناكا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام باتيلي على ما قدمه من معلومات مستكملة عن آخر المستجدات، وأرحب بالسفير السني، الممثل الدائم لليبيا، الذي ينضم إلينا اليوم.

في بداية بياني، أود أن أرحب باتخاذ مجلس الأمن بالإجماع في تشرين الأول/أكتوبر قرارين بشأن ليبيا، يجددان نظام الجزاءات (القرار 2701 (2023)) وولاية بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (القرار 2702 (2023)). وهذا يدل على التزام المجلس القوي بصون السلام والأمن في ليبيا ودعم عملياتها السياسية نحو الانتقال الديمقراطي.

خلال الانتخابات، مع حوكمة رشيدة قائمة على سيادة القانون، وتوحيد المؤسسات العسكرية والأمنية.

ختاماً، أود أن أعرب عن دعمنا القوي للشعب الليبي في سعيه إلى تشكيل حكومة تحمي أرواحه وكرامته.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نود أن نشكر الممثل الخاص للأمن العام في ليبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، السيد باتيلي، ونائب الممثل الدائم لليابان الذي تكلم بصفته ممثلاً لرئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا، على إحاطتهما.

إن آفاق تحقيق تسوية مستدامة، إزاء خلفية وجود حكومتين في ليبيا، ما زالت للأسف بعيدة المنال. وإجراء الانتخابات الوطنية وما ينتج عنها من إنشاء مؤسسات حكومية موحدة مع تمثيل عادل لجميع المناطق الليبية هو السبيل الوحيد للتغلب على الجمود السياسي الداخلي. وفي ذلك الصدد، بات من المهم مواصلة العمل على إضفاء الطابع الرسمي على الإطار التشريعي للعملية الانتخابية بين المجلس الأعلى للدولة ومجلس النواب. وللأسف، لم تتوصل هاتان الهيئتان إلى اتفاق، على الرغم من أن إتمام اللجنة المشتركة 6+6 عملها في أواخر أيار/مايو 2023 قد تكمل بالنجاح بصورة عامة.

ونأمل أن تتمكن الأطراف قريباً من التوصل إلى الاتفاقات اللازمة. لقد علق الليبيون في عقدة متشابكة من التناقضات، لكن يجب عليهم هم أنفسهم فك هذه العقدة. ومن دون توافق سياسي محلي في الآراء بشأن إطار تشريعي، فإن أي مبادرات من وسطاء دوليين أو دول أجنبية، ولا سيما المبادرات المنفردة، لن تنجح ولن تؤدي إلا إلى زيادة تفتيت المجتمع. ونعتقد أنه لا يمكن تحقيق تقدم كبير في ليبيا إلا من خلال الجهود المشتركة لجميع الجهات المعنية الليبية والجهات الفاعلة العالمية والإقليمية المؤثرة، مع اضطلاع الأمم المتحدة بدور مركزي.

ونؤيد جهود الممثل الخاص باتيلي الذي يسعى بنشاط إلى إيجاد حلول للأزمة السياسية الليبية. ومن المسائل الأساسية في ذلك السياق

تنظيم انتخابات رئاسية وبرلمانية عامة. ونعتقد أن عقدها في وقت واحد سيكون أفضل من وجهة نظر الحفاظ على الاستقرار في البلد. ومع ذلك، نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن تنظيم العملية الانتخابية ينبغي ألا يخضع لشروط إضافية، وينبغي ألا يستبعد الشخصيات السياسية التي تتمتع بدعم كبير من السكان. إن استيعاب الجميع أمر لا غنى عنه لنجاح العملية السياسية - فينبغي لها أن تشمل جميع الأطراف الليبية الرئيسية، بما في ذلك ممثلي السلطات السابقة.

ولا يوجد وقت نضيعه، لأن الحالة على أرض الواقع أبعد ما تكون عن الاستقرار. والفرصة السانحة تتلاشى بسرعة. لا يزال شرق البلد يعاني من آثار الكارثة الطبيعية المدمرة التي وقعت في أيلول/سبتمبر. وتحدث الاشتباكات بين الجماعات المسلحة بانتظام ينذر بالخطر. وإزاء تلك الخلفية، فإن أنشطة اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 أساسية لتعميق التنسيق بين الأطراف على المسار العسكري وتشكيل هيكل أمني موحد، بما في ذلك مسألة إنهاء الوجود العسكري الأجنبي. وفيما يتعلق بالعنصر الأخير، فإننا ندعو إلى انسحاب متزامن ومتوازن وتدرجي ومرحلي لجميع الجماعات المسلحة والوحدات العسكرية غير الليبية دون استثناء. وإذا لم تتحقق إمكانية التوصل إلى توافق سياسي في الآراء قريباً، فإن البلد يخاطر بتكرار السيناريو المؤسف الذي حدث في العقد الماضي.

وأهم مسألة على جدول الأعمال الليبي هي الامتثال لأحكام حظر الأسلحة المفروض إقليمياً من جانب مجلس الأمن. ونذكر مرة أخرى بأن ذلك التدبير، شأنه شأن أدوات الجزاءات الأخرى للمجلس، يقصد به في المقام الأول تحقيق استقرار الحالة في الجماهيرية السابقة. كما أن نظام التفتيش الخاص في عرض البحر قبالة سواحل ليبيا، الذي استحدثه قرار مجلس الأمن 2292 (2016) والذي كانت روسيا من المبادرين إليه، يخدم نفس الغرض.

غير أن إحدى المنظمات الإقليمية، وهي الاتحاد الأوروبي، قد احتكرت في الواقع الإمكانات الواسعة لنظام خاص لتفتيش السفن. وفي الوقت نفسه، فإن أنشطة عملية إيريني البحرية التابعة للاتحاد

بشأن تنفيذ قوانين الانتخابات في أقرب وقت ممكن، على أساس توافق الآراء على الصعيد الوطني، بما في ذلك آراء الطيف الأوسع من أصحاب المصلحة الليبيين الذين تتشاور معهم بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، بما في ذلك النساء.

ثانياً، تتوقف استدامة أي تسوية سياسية على احترام جميع أصحاب المصلحة لحق ليبيا في إدارة شؤونها دون تدخل أجنبي. ويمكن للمجتمع الدولي أن ييسر توحيد المؤسسات الحكومية، ولا سيما الجيش، بما في ذلك من خلال العمليات التي تتوسط فيها الأمم المتحدة والبلدان المجاورة، مع احترام سيادة ليبيا.

ثالثاً، إن احترام السيادة الليبية يكتسي أهمية بالغة فيما يتعلق بامتلاك البلد لموارده الطبيعية والسيطرة عليها.

وينبغي أن يوفر إنشاء آليات لضمان الشفافية والمساءلة في الإنفاق العام، بما في ذلك في سياق جهود إعادة الإعمار في درنة، الحماية لثروة ليبيا من الاختلاس وسوء الإدارة، وفقاً للقوانين الليبية ولصالح الشعب الليبي. وينبغي ألا يبرر الرقابة الأجنبية أو نقل السيطرة إلى كيانات قد تفضل خدمة مصالح خارج ليبيا.

كما أن التقارير المتعلقة بتآكل ومصادرة الأصول الليبية المجمدة في المصارف الأجنبية تستحق دراستها بتأن ومعالجتها بعناية. ويجب أن يكون هناك حل تقني للتخفيف من مخاطر الخسائر كنتيجة غير مقصودة لتجميد الأصول.

ويتعين على السلطات القضائية الأجنبية طلب المشورة من لجنة الجزاءات المفروضة على ليبيا قبل اتخاذ قرارات يمكن أن تؤثر على وضع الأموال الليبية المجمدة أو توفرها.

وأكرر التأكيد على دعم البرازيل الدائم للتوصل إلى تسوية دائمة للانقسامات المستمرة في ليبيا من خلال الحوار السلمي والوسائل السياسية. وعلى نحو ما حذرنا في عام 2011، عندما امتنعنا عن التصويت على القرار 1973 (2011) (انظر S/PV.6498)، فإن بدء عملية سياسية مجدية وشاملة للجميع هو السبيل الوحيد للنجاح

الأوروبي بعيدة كل البعد عن المثالية. فقد أشرنا مراراً وتكراراً إلى انخفاض مستوى فعاليتها، والطابع الانتقائي لعمليات التفتيش وافتقارها إلى الشفافية. وعلى الرغم من تحذيراتها، لا يزال الوضع على حاله. إن الحالات القليلة التي صادرت فيها عملية إيريني شحنات تثير كثيراً من التساؤلات، بما في ذلك في سياق ما خلصت إليه العملية بشأن الطابع العسكري للسلع وسبل التخلص منها. لقد كانت قيادة إيريني فضفاضة للغاية في تفسيرها لظروف نظام التفتيش الخاص الليبي. ومرة أخرى، نذكر بأن قرارات الجزاءات ذات الصلة التي يفرضها المجلس لا تنص على نقل الشحنات المصادرة إلى طرف ثالث لاستخدامها على النحو المتوخى منها، ويبدو أن إشارة قيادة الاتحاد الأوروبي إلى قراراتها الداخلية هي صفة صريحة على وجه سلطة المجلس.

السيد موريتي (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص باتيلي على إحاطته وعلى تكثيف جهوده في تيسير الحوار بين الليبيين بعد اتخاذ القرار 2702 (2023). وأشكر ممثل رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 1970 (2011) بشأن ليبيا على إحاطته، وأرحب بالوفد الليبي في هذه الجلسة.

وأشارك الآخرين في الإعراب عن التعازي للذين غرقوا مؤخراً قبالة سواحل ليبيا - وهو حدث مأساوي آخر في البحر الأبيض المتوسط، للأسف.

وسأدلي بثلاث نقاط بشأن الحالة في ليبيا ترى البرازيل أنها جديرة بالتشديد على أهميتها الخاصة لعمل مجلس الأمن.

أولاً، يجب أن يكون الطريق نحو الانتخابات البرلمانية والرئاسية في ليبيا بقيادة ليبية وملكية ليبية ووفقاً للإطار الحالي المتفق عليه وطنياً. نأمل أن تشارك الجهات المؤسسية المعنية بشكل بناء، بروح من التوافق، لترجمة تطلعات الشعب الليبي إلى توحيد الحكومة والشرعية. ونرحب بمبادرة الممثل الخاص بدعوة ممثلي المجلس الرئاسي ومجلس النواب والمجلس الأعلى للدولة وحكومة الوحدة الوطنية والقيادة العامة للجيش الوطني الليبي إلى الاجتماع لمناقشة الخطوات التالية في العملية الانتخابية. ومن الأهمية بمكان التغلب على الخلافات المتبقية

ويجب أن تتمثل الخطوة التالية في وضع جدول زمني لحل آخر المسائل العالقة وتشجيع إبرام اتفاق بين الليبيين على إقامة سلطة تنفيذية انتقالية موحدة ذات ولاية واضحة يمكن أن تقود ليبيا إلى الانتخابات. وفرنسا مستعدة لتيسير الحوار بين الليبيين، على نحو ما تقوم به منذ عام 2017.

لا بد من استعادة سيادة ليبيا ووحدتها. وذلك أمر أساسي إذا أردنا تحقيق الاستقرار الدائم في جميع أنحاء المنطقة.

وستواصل فرنسا دعم الجهود الرامية إلى إعادة توحيد الجيش الوطني الليبي تحت رعاية اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 ورئيسي الأركان. كما نرحب بدور المجلس الرئاسي الذي يعمل على ضمان استقرار البلد ووحدته.

وتواصل فرنسا أيضا دعم الجهود الليبية الرامية إلى انسحاب جميع القوات الأجنبية والمرتزقة والمقاتلين الأجانب. وهذا شرط أساسي لظهور ليبيا حرة ومستقرة وذات سيادة وموحدة.

السيد داي بينغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر السيد باتيلي، الممثل الخاص للأمين العام لليبيا، ونائب الممثل الدائم لليابان، رئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011)، بشأن ليبيا، على إحاطتهما. ونرحب بالممثل الدائم لليبيا في جلسة اليوم.

شأني شأن العديد من الزملاء، أشعر بالحزن إزاء الأحداث المأساوية الأخيرة التي شملت لاجئين ومهاجرين في مياه ليبيا. وتجدر الإشارة إلى أن بعض البلدان الأوروبية التي ما فتئت تتصل منذ فترة طويلة من المسؤولية عن حماية اللاجئين، دون أي اكتراث بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، لا يمكنها التهرب من المسؤولية عن تكرار مثل هذه المآسي. وقد ذكرنا ذلك الحادث مرة أخرى بأن الحالة في ليبيا والبلدان المجاورة لها متقلبة منذ فترة، مما يساهم بدرجة كبيرة في حدوث مشاكل تتعلق باللاجئين والمهاجرين. وبالتالي، يتعين علينا أن نشعر بقدر أكبر بالحاجة الملحة لحل المسائل الليبية.

في ضوء تقرير الأمين العام (S/2023/967)، أود أن أبدي الملاحظات التالية.

في إرساء السلام الدائم وفي تلبية مطالب الشعب الليبي بتحسين الحوكمة وزيادة المشاركة السياسية وإتاحة الفرص الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

السيدة برودهيرست إستيفال (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أود أن أشكر الممثل الخاص ورئيس اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1970 (2011) على إحاطتهما. وأرحب بممثل ليبيا في هذه الجلسة. وأكرر الكلمات التي قالها زملائي للتعبير عن حزننا العميق بعد غرق قارب ما أسفر عن مقتل قرابة 60 مهاجرا قبالة سواحل ليبيا في نهاية هذا الأسبوع.

في البداية، أود أن أشكر الممثل الخاص على جهوده لتيسير الحوار بين أصحاب المصلحة في ليبيا. وترحب فرنسا بعمل بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والممثل الخاص مع جميع المؤسسات الليبية وجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة بهدف إجراء انتخابات رئاسية وتشريعية حرة وشفافة وشاملة للجميع في جميع أنحاء ليبيا.

إن فرنسا على اقتناع بأن مفتاح حل الأزمة في ليبيا يكمن في أن يمكّن الليبيين أنفسهم بزماء العملية بشكل كامل. ولهذا السبب، تواصل فرنسا، إلى جانب شركائها والأمم المتحدة، تشجيع الحوار بين جميع أصحاب المصلحة. ويجب أن يؤدي ذلك الحوار إلى تشكيل حكومة موحدة قادرة على قيادة البلد نحو إجراء انتخابات في جميع أنحاء ليبيا، وفقا لرغبات الشعب الليبي نفسه.

إن الانتقال السياسي الذي لا ينتهي في ليبيا أمر غير مقبول. وتذكر كارثة درنة وافتقار السلطات الليبية إلى التنسيق في إدارة الكارثة بالحاجة الملحة إلى حكم موحد. والفراغ السياسي الحالي يغذي التدخل، مما يزعزع استقرار البلد والمنطقة ككل.

ولا يمكن انتظار إجراء الانتخابات في ليبيا أكثر من ذلك. فقد سُنّت قوانين الانتخابات التي اعتمدت بفضل عمل لجنة 6+6. وتلك خطوة هامة إلى الأمام. ونرحب بالجهود التي يبذلها شركاؤنا الإقليميون، ولا سيما مصر وكذلك المغرب، لدعم الحوار بين المؤسسات الليبية.

شاقة. وترحب الصين بالجهود التي تبذلها السلطات الليبية وجميع الأطراف وتدعو المجتمع الدولي إلى زيادة المساعدات الإنسانية المقدمة إلى ليبيا.

لقد أعربت السلطات الليبية مرارا وتكرارا عن قلقها بشأن تجميد أصولها في الخارج. وينبغي أن يولي مجلس الأمن أهمية كبيرة لهذه المسألة وأن يتخذ خطوات إيجابية لمعالجة شواغل ليبيا المشروعة.

السيد أبو شهاب (الإمارات العربية المتحدة): أشكر السيد عبد الله باتيلي، الممثل الخاص للأمين العام لليبيا ورئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، على إحاطته القيمة وجهوده الهامة في دعم ليبيا. والشكر موصول للسيد أوسامو يامانكا على بيانه الشامل. وأرحب بمشاركة السفير طاهر السني في اجتماع اليوم. كما أود أن أعرب عن خالص تعازينا ومواساتنا لعائلات الأشخاص الذين غرقوا يوم السبت الماضي في حادث مأساوي قبالة سواحل ليبيا بينهم نساء وأطفال.

لقد دخلت ليبيا، منذ ثلاثة عشر عاما، منعطفا حرجا شهد الشعب الليبي الشقيق خلاله صعوبات جمة بسبب انعدام الأمن والاستقرار، وتردي الأوضاع الإنسانية وظهور تحديات اقتصادية جسيمة. ورغم ذلك، تمكن الليبيون خلال السنوات الماضية من إحراز تقدم ملحوظ نحو التوصل إلى تسوية سلمية، تنقل البلد إلى مرحلة جديدة من السلم والتنمية والازدهار.

ولكن، لا تزال هناك عقبات يمكن ولابد من تجاوزها، وفي مقدمتها الانقسامات، التي أصبحت تهدد المكتسبات التي تحققت في العملية السياسية، حيث يجب إعلاء مصلحة الشعب الليبي فوق كافة الاعتبارات.

بناء على ذلك، أود، ونحن في الشهر الأخير من عضوية دولة الإمارات في مجلس الأمن، أن أؤكد على عدد من المسائل الهامة المتعلقة بالوضع في ليبيا.

أولا، يجب أن تظل العملية السياسية هي الخيار الأول والوحيد لإرساء الأمن والاستقرار في ليبيا. ويعني ذلك الالتزام بالحوار واتخاذ

في الآونة الأخيرة، انخرطت الأطراف في ليبيا في حوار حول خريطة طريق انتخابية وتوصلت إلى توافق في الآراء بشأن العديد من المسائل. وتلك نتائج تحققت بشق الأنفس. وقد دعا الممثل الخاص للأمين العام باتيلي مؤخرا الأطراف الرئيسية إلى إجراء حوارات بشأن المسائل العالقة. وتود الصين أن تستفيد الأطراف الليبية من نتائج جلسات الحوار لتبديد الخلافات بغية إحراز مزيد من التقدم في العملية السياسية.

إن إطالة أمد المسألة الليبية واستمرار الجمود في العملية السياسية جديران بالتفكير العميق من جانبنا. ولن يجلب التدخل الخارجي والحلول المفروضة السلام والاستقرار. فالطريق العملي الوحيد هو احترام سيادة ليبيا وملكيته التزام الأمور ومساعدة الأطراف الليبية على استكشاف مسار للتنمية يتماشى مع ظروفها الوطنية. وتدعم الصين اضطلاع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بدور بناء، في الوقت الذي تواصل فيه تعزيز الحوار والتشاور لمعالجة الشواغل المشروعة لجميع الأطراف.

ولا يزال اندلاع النزاع المسلح في طرابلس وغريان وبنغازي والعديد من الأماكن الأخرى، إلى جانب الحالة الأمنية الهشة في ليبيا، مدعاة للقلق. وتدعو الصين جميع الأطراف إلى الالتزام باتفاق وقف إطلاق النار وتنفيذ نتائج اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 والحفاظ على السلام الذي تحقق بشق الأنفس. ويجب أن تنسحب القوات الأجنبية والمرتبقة من ليبيا في أقرب وقت ممكن بمنوال ثابت وبصورة منظمة.

تؤثر الحوادث الأمنية التي تقع من حين لآخر على الحدود الليبية التشادية مؤخرا والنزاعات في السودان على الحالة في ليبيا. وينبغي لمجلس الأمن أن يدعم إقامة تعاون أقوى بين بلدان المنطقة استجابة للتحديات الأمنية وصون الأمن المشترك. وتشير الصين إلى أنه مع استئناف إنتاج النفط في ليبيا، فإن اقتصادها يستقر وينمو تدريجيا مع نمو متوقع هذا العام يصل إلى 14 في المائة، وهو أمر يستحق كامل التقدير.

وفي الوقت نفسه، تسببت الفيضانات في ليبيا في أزمة إنسانية حادة. ومهمة إعادة الإعمار بعد الكوارث في العديد من المناطق مهمة

وأخيراً، يجب أن يوازي العمل على إحراز تقدم في المسارات الأمنية والسياسية والإنسانية في ليبيا، التركيز على مسار الاقتصاد والتنمية، باعتباره جوهر إحلال الاستقرار في البلد على المدى البعيد. وهذا يعني توفير فرص التعليم والعمل للشباب وتمكين المرأة الليبية من القيام بدورها الفاعل في بناء المجتمع وتنميته. كما يعني هذا صون ثروات الشعب الليبي وتوزيعها بشكلٍ عادل وبما يتماشى مع مصالح ليبيا ويعود بالمنفعة على أهلها، بما في ذلك عبر الحفاظ على الأصول الليبية المجمدة التي يجب أن تظل رصيда قيما للأجيال القادمة. ونكرر هنا دعواتنا السابقة بتحديد قطاعي النفط والمال عن الاستقطاب السياسي والحفاظ على وحدتهما ونزاهتهما.

وختاماً، نشدد على الحاجة لإكمال عملية المصالحة الوطنية، على أن تكون شاملة وجامعة ولا تقصي أحداً، وستواصل دولة الإمارات دعم كافة الجهود المنصبة على تحقيق الأمن والاستقرار في ليبيا والمنطقة العربية، والتي هي في أمس الحاجة لإنهاء الأزمات المتشعبة فيها. وهذه المسألة باتت ملحة اليوم أكثر من أي وقت مضى، فالعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة يُشعل مزيداً من التوترات الإقليمية، وعلينا بذل كافة الجهود الممكنة للحفاظ على التقدم الذي شهدته دول المنطقة تجاه الحلول السلمية ومنها ليبيا.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل إكوادور. أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام باتيلي وممثل اليابان على إحاطتهما. وأرحب بوجود ممثل ليبيا في القاعة.

وننضم إلى الآخرين في تقديم تعازينا والإعراب عن تضامننا فيما يتعلق بغرق السفينة مؤخراً في أعالي البحار قبالة سواحل ليبيا.

وهذه هي المرة الأخيرة التي يجتمع فيها مجلس الأمن في عام 2023 لمناقشة الحالة في ليبيا. ومما يؤسف له أن عاما آخر قد انقضى لم تتحقق فيه تطلعات الشعب الليبي إلى العودة إلى الديمقراطية وإلى تشكيل حكومة موحدة. وفي حين أن التقدم الذي أحرز مؤخراً على المسار السياسي مشجع، فإن إكوادور تحت المؤسسات السياسية الليبية وجميع الأطراف على حل خلافاتها من خلال حوار تيسره الأمم

سبيلاً لحل الخلافات بين الفرقاء. ويحدونا الأمل أن تعقد ليبيا انتخاباتها البرلمانية والرئاسية، وفقاً لقوانين متفق عليها، تمهيداً لإنهاء المراحل الانتقالية في البلد وفق مسار يحظى بتوافق الجميع. ونؤكد على دعمنا لجهود اللجنة المشتركة 6+6 لصياغة القوانين الانتخابية، حيث نأمل من كافة الأطراف التوصل إلى حلول عملية وملموسة وتوافقية في هذا الجانب. ونتطلع إلى مواصلة الأمم المتحدة، والمبعوث الخاص، في جهود وساطتهما التي لا غنى عنها لبناء الجسور بين الأطراف الليبية ومساعدتها على التوصل إلى تسوية سياسية شاملة وعادلة، بقيادة وملكية ليبية.

ثانياً، إن مستقبل ليبيا وشعبها رهين بخفض التصعيد والابتعاد عن قوة السلاح لإحلال الأمن في البلد. ونرحب، في هذا السياق، بما ورد في تقرير الأمين العام (S/2023/967) حول عدم وجود خروقات لوقف إطلاق النار خلال الفترة المشمولة في التقرير. ونشدد على أهمية استمرار اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 في مساعيها لتثبيت وقف إطلاق النار، وتوحيد المؤسسات العسكرية والأمنية، ونأمل أن نرى خطوات ملموسة على أرض الواقع.

ولا يزال سحب كافة القوات الأجنبية والمقاتلين الأجانب والمرتبطة من البلد بشكل متزامن، ومرحلي، وتدرجي مطلباً لا بد منه لترسيخ الأمن والاستقرار في ليبيا، وبما يحفظ وحدتها واستقلالها وسلامة أراضيها. ويجب أيضاً مواصلة التصدي للإرهاب في ليبيا واقتلعه من جذوره، بما يشمل القضاء على تهديدات الجماعات الإرهابية خاصة في الجنوب.

ثالثاً، وبعد مرور ثلاثة أشهر على الفيضانات الكارثية التي ضربت ليبيا، ورغم استمرار جهود التعافي وإعادة الإعمار، لا تزال المدن والمناطق المتضررة بحاجة إلى مزيد من الدعم واستئناف الخدمات الأساسية لسكانها، خاصة مدينة درنة التي نزح الآلاف منها. ولهذا، نشدد على ضرورة مواصلة دعم المجتمع الدولي لهذه المناطق المنكوبة، إلى جانب متابعة المساعي الرامية إلى وضع آلية وطنية تساعد البلد على إدارة الكوارث والتعامل معها.

المتحدة من أجل تهيئة الظروف المناسبة لإجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة وشفافة وشاملة للجميع على وجه السرعة.

وتأمل إكوادور أن تكفل جميع العمليات السياسية في ليبيا

المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية والأمانة للمرأة وأن تشمل الشباب

والمجتمع المدني. إن احترام الحيز المدني وحقوق الأفراد في ممارسة

حرية التعبير أمران أساسيان للانتقال الديمقراطي في ليبيا. والواقع أن

المأساة الأخيرة في درنة أبرزت الحاجة الملحة إلى عمليات لصنع

القرارات السياسية بشكل موحد على الصعيد الوطني. ونحن نتفق

مع الأمين العام على أن تلك الكارثة ينبغي أن تكون بمثابة جرس

إنذار لجميع أصحاب المصلحة الليبيين للتكاتف والتوصل إلى اتفاق

يمهد الطريق أمام عملية انتخابية توفر للبلد مؤسسات شرعية موحدة

ومستقبلا سلميا. ومن المهم أن تُنفذ جهود إعادة الإعمار والتعويضات

في المجتمعات المتضررة من العاصفة بطريقة منسقة وشفافة من خلال

منصة وطنية موحدة تعطي الأولوية أيضا للدعم النفسي والاجتماعي

ودعم الصحة العقلية للناجين.

وعلى الجبهة الأمنية، من المهم مواصلة بذل الجهود لبناء الثقة

بين القادة العسكريين والأمنيين دعما للعملية السياسية وتهيئة بيئة أمنية

مواتية لإجراء الانتخابات.

ونشجع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا على مواصلة دعم

جهود اللجنة العسكرية المشتركة 5+5 في تنفيذ اتفاق وقف إطلاق

النار لعام 2020، ونرحب بالمناقشات الرامية إلى الاتفاق على مدونة

قواعد سلوك للجهات الأمنية لكفالة احترام حقوق الإنسان خلال العملية

الانتخابية.

علاوة على ذلك، ينبغي للمجلس أن يواصل النظر بعناية في

وضع المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء في ليبيا. ونأمل أن تعمل

السلطات الليبية، بدعم من المجتمع الدولي، لكفالة حماية تلك الفئات.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على دعم بلدي لجهود الممثل

الخاص باتيلي وتشجيعه على مواصلة استخدام مساعيه الحميدة

للتوصل إلى حل سياسي قابل للتطبيق. وأحث جميع الأطراف الليبية

هذه المرة ستكون إحاطتي مختصرة لأن كما هو واضح لا يوجد

تقدم فعلي في العملية السياسية هذه الفترة. فهذه الأيام يكون قد مر

علينا عامين منذ أن كنا نستعد لإجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية،

ولكن للأسف حتى الآن لم يُنجز هذا الاستحقاق الذي كان ولا يزال

ما يتطلع إليه كل الشعب الليبي، وذلك من أجل الخروج من الحلقة

المفرغة وتجديد الشرعية وإنهاء الانقسام الحالي.

وفي هذا الصدد، نود التأكيد على أن ملكية الليبيين وقيادتهم لأي

عملية سياسية هي مفتاح الحل الذي سيقود البلد إلى الاستقرار وفرض

سيادة الدولة، بعيدا عن أي إملاءات أو تدخلات خارجية. لذا، ندعو

المجلس إلى دعم الجهود الوطنية الصادقة التي تسعى للتوصل إلى

حل وطني ليبي شامل. وعلى الرغم من جميع التحديات، ما زلنا نحاول

أن نتشبت بالأمل ونُمني النفس باقتراب الحل، نظرا لحالة الاستقرار

النسبي الذي نشهده وكذلك التلاحم بين أبناء الوطن الذي شهده البلد

منذ فترة قريبة، وكان على رأسها ما تابناه عند استنفار الأخوة من

كافة ربوع ليبيا وهبّتهم وفزعّتهم، متجاوزين كل الخلافات السياسية

لدعم ومساعدة المدن المتضررة من الإعصار الذي ضرب المنطقة

الشرقية في أيلول/سبتمبر الماضي. وكان ذلك بمثابة رسالة لجميع

غزة والأراضي المحتلة، والذي تجاوز 70 يوما. فقد أصبح من المخجل على الدول التي تُنظر علينا وتُعلمنا مبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني أن تستمر في نهجها، وبالأخص عند مقارنة نفس الأحداث ومواقف تلك الدول من قضايا دولية أخرى. وقد أظهرت نتائج التصويتات على القرارات الإنسانية المختلفة الخاصة بالأزمة في غزة وتأرجح مواقف بعض الدول، سواء في مجلس الأمن أو الجمعية العامة، كشفت هذه المواقف زيف شعارات تلك الدول ونداءاتها لحماية حقوق الإنسان واستمرارها في سياسة الكيل بمكيالين وسيتذكر التاريخ ذلك.

ونود من هنا التأكيد على أن ليبيا قيادة وشعبا ومن خلال المجموعة العربية في الأمم المتحدة، والتي تشرفنا برئاستها الشهر الماضي، نؤكد أن ليبيا لن تدخر جهدا لإيقاف هذا العدوان على الشعب الفلسطيني والعمل على وقف إطلاق النار الفوري. وإننا في هذا الشأن نتربح اليوم بعد هذه الجلسة موقف المجلس من القرار الجديد المقدم له من خلال العضو العربي، والخاص بآلية إدخال المساعدات الإنسانية العاجلة لقطاع غزة وفتح ممرات آمنة.

وهنا، نضع المجلس أمام مسؤولياته من أجل إصدار هذه القرار وتنفيذه فوراً وعدم الدخول في مباحكات سياسية جديدة في ظل استمرار آلة القتل والدمار، حتى وصل عدد الضحايا قرابة 20 000 شهيد والآلاف تحت الأنقاض ومئات الآلاف من المتضررين والمهجّرين. ومن هنا، فإن ليبيا تؤكد أيضاً للشعب الفلسطيني بأننا معكم ولن نخذلكم من أجل دعم قضيتكم العادلة والسعي لاسترجاع حقوقكم المشروعة. فلن يكون هناك سلام حقيقي إلا بعد إقامة دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. فلا سلام دون عدالة.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

أدعو الآن أعضاء المجلس إلى إجراء مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة 11/40.

القوى المختلفة لتوحيد الصف وضرورة الخروج من الأزمة الراهنة وبسرعة، احتراما وتقديرا لآلاف الأرواح التي فُقدت بسبب هذه الكارثة التي لم تشهد لها ليبيا مثيلا في تاريخها المعاصر.

من هذا المنطلق، نشكر السيد باتيلي ونندعم جهوده الأخيرة ومقترحاته للخروج من الأزمة السياسية الراهنة، ومحاولاته لإيجاد صيغة حوار من شأنه أن يجمع الأطراف الليبية الأساسية الخمسة، وذلك لنقاش التحديات التي تعوق إتمام العملية السياسية وإجراء الانتخابات العامة.

وفي هذا الإطار، فإننا نؤكد على أهمية أن تكون هناك أرضية مشتركة لنجاح مثل هذا الحوار وأن يتعامل الجميع بإيجابية للاجتماعات التحضيرية دون شروط مسبقة تغليباً للمصلحة العامة والتنازل من أجل الوطن وأن يكون الغرض من هذا الحوار بالدرجة الأولى علاج النقاط الخلافية وإيجاد حالة توافق بين الجميع من أجل تهيئة الظروف المناسبة لإتمام الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في أقرب وقت ممكن وفي إطار زمني محدد. انتخابات شفافة ونزيهة تُقبل نتائجها من الجميع، لإنهاء الانقسامات وإنهاء كافة المراحل الانتقالية الهشة، وتستجيب لتطلعات الشعب الليبي الذي ضاق ذرعا من الحلقة المفرغة والوضع الراهن، وعدم تكرار أخطاء الماضي وعدم الرضوخ لأي تدخلات خارجية.

الأسبوع الماضي، في 10 كانون الأول/ديسمبر، كان يوم حقوق الإنسان. وقد استمعنا اليوم خلال بيانات عديد الدول حرصهم الشديد على المواضيع المتعلقة بحقوق الإنسان في ليبيا وبالأخص ملف الهجرة، والذي أكدنا فيه مرارا وتكرارا أنه ملف لا يمكن أن تحمل ليبيا وزره وحدها، بل هي مسؤولية دولية شاملة، تبدأ من دول المصدر والعبور والمقصد.

وفي هذا الإطار، فإننا نؤكد حرص ليبيا على حماية حقوق الإنسان ومحاسبة المتورطين في أي انتهاكات مهما طال الزمن ورغم كل التحديات. إلا أن الشعب الليبي في ذات الوقت، وكذلك معظم شعوب العالم وبالأخص في منطقتنا، ضاقت ذرعا بازدواجية المعايير التي انكشفت بشكل واضح بعد الأحداث المؤسفة والعدوان الهجمي الغاشم الجاري من قبل الكيان الصهيوني على الشعب الفلسطيني في قطاع